ورقة حول

الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي

(ARNJIS)

التأسيس:

بتاريخ 12 ماي (آيار) 2022:

تم الإعلان عن إنشاء "شبكة جنوب البحر الأبيض المتوسط لأجهزة التفتيش القضائي"، وضمت هذه الشبكة في عضويتها كلا من: المغرب وتونس ومصر والأردن وفلسطين. وذلك على إثر عقد المؤتمر الجهوي الأول لأجهزة التفتيش القضائي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط بمدينة الدار البيضاء، بشراكة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية و اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ) التابعة لمجلس أوروبا، وبتعاون مع الشبكة الأوروبية لأجهزة التفتيش القضائي (RESIJ).

الوثائق التأسيسية:

- **إعلان الدار البيضاء المشترك بشأن إحداث شبكة جنوب المتوسط لأجهزة التفتيش القضائي:**

ضم الإعلان سبعة (07) بنود، وتمت الموافقة عليه بالإجماع من طرف الأعضاء المؤسسين للشبكة، مع تحريره بالدار البيضاء بتاريخ 11 شوال 1443، موافق 12 مايو/آيار 2022، وتلاه بالجلسة العامة السيد عبد الله حمود المفتش العام للشؤون القضائية بالمملكة المغربية.

- **ميثاق الشبكة:**

- تم عرض ومناقشة النسخة الأولية منه خلال اجتماع 04 يوليوز 2022؛
- خضع للتعديل خلال الاجتماعين المنعقدين بتاريخ: 03 يوليوز 2023 و 1 غشت 2023، وتمت المصادقة عليه خلال اجتماع فاتح غشت؛
- بتاريخ 28 مارس 2024 تمت ملاءمة الميثاق عبر تعديل اسم "شبكة أجهزة التفتيش القضائي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط" باسم "الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي"، مع تعديل المادة السادسة عبر حصر الانضمام للشبكة في وجه أجهزة التفتيش القضائي للدول العربية.

رئاسة الشبكة:

- بتاريخ 04 يوليوز 2022 تولى المغرب في شخص السيد المفتش العام للشؤون القضائية مهام رئاسة الشبكة في ولايتها الأولى، مع تحديد مدة الولاية في سنتين غير قابلة للتجديد؛
- بتاريخ 3 يوليوز 2023 تم اقتراح تعديل مدة الرئاسة من سنتين إلى ثلاث سنوات، وتمت المصادقة على المقترح بتاريخ 1 غشت 2023.
- بتاريخ 24 سبتمبر (أيلول) 2025 عقدت الجمعية العمومية لأعضاء الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي اجتماعها بمدينة صلالة بسلطنة عمان، وتم التوافق بإجماع

الأعضاء الحاضرين على صياغة جديدة للمادة الثامنة من ميثاق الشبكة، لتصبح على النحو التالي:

" يَترأس الشبكة رئيس يتم اختياره من بين رؤساء أجهزة التفتيش القضائي للدول الأعضاء، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

تُساعد الرئيس سكرتارية يتم اختيارها من قِبَل الرئيس لمدة ولايته."

وبناءً عليه، تمت المصادقة بالإجماع على اختيار السيد عبد الله حمود، المفتش العام للشؤون القضائية بالمملكة المغربية، لتولي رئاسة الشبكة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

المكتب التنفيذي:

- تم تعيين أعضاء المكتب التنفيذي الثلاثة في اجتماع فاتح غشت 2023، وهم: السيدة سمر سواح رئيسة مصلحة التفتيش القضائي بالنيابة بلبنان، والسيد ناجي الزعبي المفتش الأول لجهاز التفتيش القضائي بالأردن، والسيد خالد عواد مساعد النائب العام ورئيس دائرة التفتيش القضائي بخصوص النيابة العامة بفلسطين

المؤتمرات:

- **المؤتمر التأسيسي الأول المنعقد يومي 11 و12 مايو (آيار)2022 بالدار البيضاء؛**
- **المؤتمر الإقليمي الثاني المنعقد يومي 03 و04 يوليوز (تموز) 2023 بأكادير (تغازوت)؛**
- **المؤتمر الإقليمي الثالث المنعقد يومي 01 و02 يوليوز (تموز) 2024 بطنجة؛**
- **المؤتمر الإقليمي الرابع المنعقد أيام 22 و23 و24 سبتمبر (أيلول) 2025 بمدينة صلالة بسلطنة عمان.**

الاجتماعات:

الاجتماع التناظري الأول المنعقد بتاريخ 04 يوليوز 2022:

تميز بعرض ومناقشة الصيغة الأولية من مشروع ميثاق الشبكة على الأعضاء، وتمكينهم من نسخة منه قصد الاطلاع وإبداء الرأي، وإدخال ما يلزم من تعديلات أو تنقيحات، مع إرجاء المصادقة النهائية عليه للاجتماع الموالي.

الاجتماع الحضوري الثاني المنعقد بتاريخ 03 يوليوز 2023:

عُقد بتزامن مع فعاليات المؤتمر الثاني بتغازوت. عرف انضمام ممثلي أجهزة التفتيش القضائي للجمهورية اللبنانية، وتم خلاله تدارس ميثاق الشبكة والتوافق على تعديل بعض بنوده في شق منها، مع تحديد تاريخ المصادقة على النسخة النهائية منه بتاريخ فاتح غشت 2023.

⇦ الاجتماع التناظري الثالث المنعقد بتاريخ فاتح غشت 2023:

انصب الاجتماع على تنقيح ميثاق الشبكة والمصادقة النهائية على ميثاق الشبكة مع إضافة بند حول سحب العضوية، وقد تم في هذا الاجتماع تعيين أعضاء المكتب التنفيذي الثلاثة وهم: السيدة سمر سواح رئيسة مصلحة التفتيش القضائي بالنيابة بلبنان، والسيد ناجي الزعبي المفتش الأول لجهاز التفتيش القضائي بالأردن، والسيد خالد عواد مساعد النائب العام ورئيس دائرة التفتيش القضائي بخصوص النيابة العامة بفلسطين. كما تمت مطالبة الأعضاء بتعيين الجهة المكلفة بالاتصال حيث تم تعيين السيدان المفتشان جلال الأدوزي وسفيان ادريوش كمكلفين بالتواصل بالنسبة للمغرب مع التزام باقي الأعضاء بتحديد الجهات الخاصة بها، كما عرف الاجتماع تحديد مقترحات لمجموعة من المواضيع قصد الدراسة والمناقشة، فضلا عن مناقشة مدى تطور الأشغال بالنسبة للموقع الالكتروني، إضافة إلى عرض الوثائق التي تم اعدادها عقب انعقاد الجمعية العمومية الأولى والمتمثلة في مجموعة من الاستبيانات، مع التطرق للحديث عن إعداد الهوية البصرية.

⇦ الاجتماع التناظري الرابع المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2023:

تميز بانضمام سلطنة عمان للشبكة، وتم خلاله المصادقة على محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ 01 غشت 2023، دراسة طلب انضمام مصالح المفتشية القضائية بسلطنة عمان إلى شبكة، تحديد العناصر العلمية والفنية للموقع الالكتروني للشبكة، تحديد العناصر المكونة للهوية البصرية للشبكة، تحديد منهجية العمل بالورشات التواصلية المزمع تنظيمها ابتداء من يناير 2024، وضع نموذج لاستبيانات خاصة من أجل التأسيس للممارسات الفضلى للتفتيش القضائي، التهيء للاجتماع التحضيري للمؤتمر الثالث لأجهزة التفتيش القضائي المزمع انعقاده في ماي 2024. كما تمت مطالبة الأعضاء بتحديد نقط الاتصال.

⇦ الاجتماع التناظري الخامس المنعقد بتاريخ 23 نونبر 2023:

تميز بانضمام دولة قطر للشبكة، وتم خلاله المصادقة على محضر الاجتماع المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر2023، دراسة طلب انضمام إدارة التفتيش القضائي بدولة قطر إلى الشبكة، وضع برنامج للتعاون بين شبكة أجهزة التفتيش القضائي لجنوب البحر الأبيض المتوسط وبين الشبكة الأوروبية لمصالح التفتيش القضائي، مطالبة الأعضاء بإعداد ورقة إطار حول أجهزة التفتيش القضائي لأعضاء الشبكة (تقديم عام)، كما تم عرض مقترحات لنماذج الهوية البصرية للشبكة، ومستوى تقدم أشغال إعداد الموقع الإلكتروني للشبكة مع تحديد العناصر

العلمية لهذا الموقع، والمطالبة بتعيين باقي نقط الاتصال مع أعضاء الشبكة، إضافة إلى توزيع استبيان جديد مبسط خاص بتجميع المعطيات المتعلقة بأعضاء الشبكة، والنقاش بشأن اختيار البلد الذي سيستضيف المؤتمر الثالث.

⇦ الاجتماع التناظري السادس المنعقد بتاريخ 24 يناير 2024:

تميز هذا الاجتماع بانضمام ومشاركة كل من المفتشية العامة للإدارة القضائية والسجون بالجمهورية الإسلامية الموريتانية وهيئة التفتيش القضائي بالجمهورية اليمنية، وتميز بعرض النموذج المختار للهوية البصرية والذي تمت الموافقة عليه بالإجماع. كما تميز هذا الاجتماع بالاتفاق حول مسألة ملاءمة ميثاق الشبكة عبر تغيير اسم "شبكة أجهزة التفتيش القضائي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط" باسم " الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي ". كما تم عرض ورقة تقنية حول خطة عمل الشبكة خلال سنتي 2024 و2025، مع اقتراح المغرب أو البرتغال كبلد لتنظيم المؤتمر الثالث. ليتم بعدها تدارس مقترحات المواضيع التي يمكن تدارسها خلاله.

⇦ الاجتماع التناظري السابع المنعقد بتاريخ 28 مارس 2024:

ارتكزت أعمال الاجتماع حول المصادقة على محضر اجتماع 24 يناير (كانون الثاني) 2024، ثم ملاءمة ميثاق الشبكة عبر تعديل اسمها على مستوى اسم الميثاق، مع الاتفاق على الإبقاء على المادة الأولى والتي تتحدث عن إحداث شبكة لأجهزة التفتيش القضائي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط مع ذكر الأعضاء المؤسسون لها كما هي، وتم تعديل المادة السادسة لتصبح صياغة فقرتها الأولى كالآتي: " الانضمام للشبكة مفتوح في وجه أجهزة التفتيش القضائي للدول العربية"، كما تم تعديل اسم الشبكة على مستوى الهوية البصرية التي سبق اختيارها. وقد تم عرض مستوى تقدم أشغال إعداد الموقع الإلكتروني للشبكة، مع مناقشة مكان عقد المؤتمر الثالث وتحديد المواضيع وكذا آليات وسبل طرحها ومناقشتها.

⇦ الاجتماع التناظري الثامن المنعقد بتاريخ 06 يونيو 2024:

تمحور برنامج أعمال الاجتماع المنعقد حول ثلاث نقط رئيسية هي: المصادقة على محضر اجتماع 28 مارس (آذار) 2024، ثم عرض مدى تقدم أشغال اعداد الموقع الإلكتروني، وعرض

ومناقشة البرنامج المقترح لتنظيم فعاليات وجلسات المؤتمر الثالث، والذي حُدِّدَ لعقده يومي 1 و2 يوليوز (تموز) 2024 بمدينة طنجة بالمملكة المغربية وذلك بناء على الاتفاق المسبق لأغلب الأعضاء الحاضرين لاجتماع 28 مارس (آذار) 2024.

⇦ الاجتماع الحضوري التاسع المنعقد بتاريخ 02 يوليوز 2024:

عرف هذا الاجتماع، المبرمج ضمن فعاليات المؤتمر الثالث، مشاركة أعضاء الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي إلى جانب جل الحضور المشاركون بالمؤتمر من خبراء وأعضاء تابعين للشبكة الأوروبية لمصالح التفتيش القضائي (RESIJ) و اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ) التابعة لمجلس أوروبا، كما تميز هذا الاجتماع بانضمام جهاز التفتيش القضائي لدولة جيبوتي، وشهد تبادل التجارب والخبرات مع الشبكة الأوروبية، وتلقي ملاحظات أعضاء الشبكة العربية حول الموقع الإلكتروني للشبكة الذي تم الإعلان عن انطلاق العمل به ضمن أشغال المؤتمر المنعقد، مع تحديد المواضيع التي ستتم برمجتها ومناقشتها خلال الاجتماعات المقبلة.

⇦ الاجتماع التناظري العاشر المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر 2024:

شهد هذا الاجتماع مشاركة السيدة مارجوري أوباديا المفتشة العامة بالمفتشية العامة للعدل بجمهورية فرنسا، إلى جانب حضور السيدة ليتيسيا ديمانش منسقة البرنامج الجنوبي الخامس وممثلة اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة. و تم خلال الاجتماع المنعقد المصادقة على محضر اجتماع 02 يوليوز (تموز) 2024، وعرض السيدة مارجوري أوباديا للتجربة الأوروبية المتعلقة بميثاق أخلاقي خاص بهيئة التفتيش بمختلف مكوناتها، إضافة إلى دراسة ومناقشة موضوع: (الجمعيات المهنية للقضاة وحدود صلاحيتها) على ضوء الورقة التي تم إعدادها من طرف المفتشية العامة للشؤون القضائية بالمملكة المغربية، واقتراح المواضيع التي ستتم دراستها ومناقشتها خلال الاجتماعات المقبلة، والاتفاق على برمجة الورقة التي ستعرضها السيدة مارلين الجر حول " قواعد السلوك الموحدة بين المفتشين"، مع اختيار وترجيح الموضوع المقترح من طرف ممثل جهاز التفتيش القضائي القطري والمتعلق " بدور هيئات التفتيش القضائية في اقتراح التعديلات التشريعية - تجارب الدول".

⇦ الاجتماع التناظري الحادي عشر المنعقد بتاريخ 21 يناير (كانون الثاني) 2025:

افتُتِحت أشغال الاجتماع بالمصادقة على محضر اجتماع 10 أكتوبر (تشرين الأول) 2024، وعلى إثر مقترح السيد عبد الله محمود سالم العامري، نائب رئيس هيئة التفتيش بدولة قطر، باعتماد اجتماعين نصف سنويين بدلًا من الاجتماعات الربع سنوية تم التوافق بين الأعضاء على عقد اجتماعين تناظريين لمناقشة المواضيع إضافة إلى اجتماع تناظري ثالث للتحضير للاجتماع الحضوري أي المؤتمر. تلاه بعد ذلك عرض ومناقشة مشروع "الميثاق الأخلاقي الموحد لأعضاء الشبكة" المقدم من طرف ممثلتي هيئة التفتيش القضائي بلبنان، وبشأن تنظيم المؤتمر الرابع للشبكة تقدمت السيدة ليتيسيا بمقترح بتنظيمه بلشبونة وذلك بناءً على رغبة المجلس الأوروبي في استضافة المؤتمر في مكتبها الخاص، كما تقدم السيد يعقوب السعيدي باقتراح لاستضافة المؤتمر الرابع في سلطنة عمان خلال شهر يوليو، وتحديدًا في مدينة صلالة مع اقتراح تنظيمه لمدة 3 أيام، وهو ما تم إرجاء مناقشته والحسم فيه إلى الاجتماع اللاحق. كنقطة خامسة تمت مناقشة موضوع يتمحور حول " دور هيئات التفتيش القضائي في اقتراح التعديلات التشريعية" حيث ارتكز النقاش حول عرض تجربة كل بلد عضو بالشبكة، بعد ذلك، كنقطة سادسة، تم التوافق بشأن النقط التي سيتم تدارسها خلال الاجتماع الموالي والتي شملت برمجة موضوعين للدراسة هما: "دليل التفتيش القضائي" و"برنامج التفتيش السنوي"، وفي سياق المختلفات اختتم السيد رئيس الشبكة النقاش حولها بتأكيد أهمية تعزيز الموقع الإلكتروني للشبكة، ودعا الأعضاء إلى المشاركة الفاعلة في إثرائه بالمحتوى المفيد. كما تم الاتفاق على دراسة مقترح استبدال منصة زوم بمنصة تيمز، مع مراعاة إمكانية الترجمة الفورية.

🡸 الاجتماع التناظري الثاني عشر المنعقد بتاريخ 24 أبريل (نيسان) 2025:

عرف هذا الاجتماع تغيرا على مستوى رؤساء أجهزة التفتيش لكل من لبنان وفلسطين، كما شهدت أشغال الاجتماع المنعقد مشاركة السيدة جوسلين شباسي عن اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة. وتميز باستكمال مناقشة الميثاق الأخلاقي الموحد لأعضاء الشبكة وموضوع "المعايير والمؤشرات المتعلقة بالتقييم"، فضلا عن المصادقة على محضر اجتماع 21 يناير 2025، في حين تم إرجاء مناقشة كل من موضوعي "دليل التفتيش القضائي" و"إعداد برنامج التفتيش السنوي" للاجتماع الموالي. وفي سياق التحضير للمؤتمر الرابع، أوضح السيد رئيس الشبكة أنه وبعد التنسيق مع السيد يعقوب بن محمد بن عبيد السعيدي رئيس الإدارة العامة للتفتيش القضائي بسلطنة عمان، واللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، تقرر اقتراح التاريخ

الممتد من 15 إلى 17 سبتمبر (أيلول) 2025 لعقد المؤتمر الرابع للشبكة بمدينة صلالة بسلطنة عمان، وهو ما تم التوافق بشأنه من طرف أغلب الأعضاء المشاركين في الاجتماع. كما تم التطرق لإشكالية توقف الموقع الإلكتروني عن العمل كنقطة سابعة وأخيرة.

⇦ الاجتماع التناظري الثالث عشر المنعقد بتاريخ 10 يوليوز (تموز) 2025:

شهد مقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتاريخ 10 يوليوز (تموز) 2025 تنظيم الاجتماع التناظري لأعضاء الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي، تحت رئاسة السيد عبد الله حمود المفتش العام للشؤون القضائية بالمملكة المغربية، وحضور رئيس الإدارة العامة للتفتيش القضائي بسلطنة عمان الدكتور يعقوب بن محمد بن عبيد السعيدي، إلى جانب ثلة من المشاركين عبر تقنية التناظر المرئي (زووم)، من بينهم السيدة مارجوري أوباديا المفتشة العامة في فرنسا، والسيد جوهان فيبر عن المفتشية العامة للعدل بفرنسا، والسيدة ليتيسيا ديمانش منسقة البرنامج الجنوبي الخامس وممثلة اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة، وقد شمل برنامج الاجتماع: المصادقة على محضر الاجتماع السابق (24 أبريل 2025) حيث تمت بالإجماع. والمصادقة على الميثاق الأخلاقي الموحد لأعضاء الشبكة والذي تم الاتفاق على مقترح الإبقاء على المصادقة عليه إلى المؤتمر الحضوري لتأريخه كحدث خاص. كنقطة ثالثة تقدم كل من ممثلي التفقدية العامة بتونس السيد الهادي بن أحمد والسيدة الهادية الليالي بعرض حول موضوع "إعداد برنامج التفيش القضائي" تحت عنوان (كيفية إعداد التفقدات وبرمجتها خلال مفتتح السنة القضائية والإشكاليات المطروحة في هذا الخصوص) كما قدم السيد خالد عواد النائب العام المساعد ورئيس دائرة التفتيش القضائي الفلسطينية (النيابة العامة) عرضا حول "الدليل الإرشادي للرقابة على الخدمات القضائية (المحاكم، النيابات والموظفون الإداريون)"، وفي مداخلة لها قدمت السيدة أوباديا مارجوري نظرة مختصر حول الموضوعين المثارين ارتباطا بتجربة المفتشية العامة للعدل بفرنسا. كنقطة رابعة، أوضحت السيدة ليتيسا أن الموقع الإلكتروني أضحى جاهزا ويمكن الوصول إليه. وختاما تم التطرق لعرض آخر الترتيبات لعقد المؤتمر الرابع للشبكة خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 24 سبتمبر 2025 بمدينة صلالة بسلطنة عمان، ومناقشة برنامج المؤتمر والمواضيع التي سيتم عرضها فيه.

⇦ الاجتماع الحضوري المنعقد ضمن فعاليات المؤتمر الرابع للشبكة بتاريخ 24 سبتمبر (أيلول) 2025

عقدت الجمعية العمومية لأعضاء الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي اجتماعها بمدينة صلالة بسلطنة عمان يوم 24 سبتمبر 2025، وذلك عقب اختتام أشغال المؤتمر الرابع للشبكة. وقد شارك في هذا الاجتماع رؤساء هيئات التفتيش الأعضاء بالشبكة أو ممثلوهم، باستثناء ممثلي أجهزة التفتيش القضائي بدولة فلسطين والجمهورية اليمنية وجمهورية مصر العربية ودولة جيبوتي اللذين تعذر حضورهم لأشغال المؤتمر والاجتماع لأسباب مبررة. كما عرف هذا الاجتماع حضور ضيف شرفي هو **السيد بدر تركي الوزان،** المفتش القضائي بدولة الكويت. كما حضرت كل من السيدتين **ليتيسيا ديمانش وكليمونس بوكمنت**.

استهل السيد عبد الله حمود رئيس الشبكة الاجتماع بتقديم حصيلة عمل الشبكة خلال السنوات الثلاث الماضية منذ تأسيسها سنة 2022، مبرزاً الإنجازات التي تحققت خلال هذه المرحلة. بعد ذلك تمت المصادقة بالإجماع ودون تحفظ على محضر اجتماع 10 يوليو 2025.

تلاه التداول في النقطة الثالثة الخاصة بالرئاسة حيث ذكر السيد المفتش العام عبد الله حمود بأن ميثاق الشبكة ينص على تغيير رئاسة الشبكة كل ثلاث سنوات، معبرًا عن التزامه بأحكام القوانين وبالنهج الديمقراطي في تداول رئاسة الشبكة. وقد شكلت هذه النقطة محور نقاش بين الأعضاء، حيث عبّر جلّ ممثلي أجهزة التفتيش القضائي المشاركين عن رغبتهم في اختيار السيد عبد الله حمود، المفتش العام للشؤون القضائية بالمملكة المغربية، لتولي رئاسة الشبكة لولاية جديدة. مقترحين تعديل نص المادة الثامنة من الميثاق، التي تنص على مبدأ تداول الرئاسة وعدم قابلية تمديد مدتها، وذلك اعتبارًا لما تقتضيه مرحلة ما بعد التأسيس من خبرة ودراية لتثبيت دعائم الشبكة وتجاوز تحدياتها. وقد أشاد الحاضرون بما أنجزه السيد المفتش العام في هذا السياق بصفته رئيسًا للشبكة. وتفعيلاً لرغبة وتطلع جل الأعضاء المشاركين، تم التوافق بالإجماع على صياغة جديدة للمادة الثامنة من ميثاق الشبكة، لتصبح على النحو التالي:

" يَترأس الشبكة رئيس يتم اختياره من بين رؤساء أجهزة التفتيش القضائي للدول الأعضاء، وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

تُساعد الرئيس سكرتارية يتم اختيارها من قِبَل الرئيس لمدة ولايته."

وبناءً على ما سبق، صادق الأعضاء الحاضرون بالإجماع على اختيار السيد عبد الله حمود، المفتش العام للشؤون القضائية بالمملكة المغربية، لتولي رئاسة الشبكة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

كنقطة رابعة، تم التداول حول مواعيد الاجتماعات المقبلة للسنة التالية، وقد حُددت على النحو الآتي: الخميس 11 دجنبر 2025، الخميس 12 مارس 2026، الخميس 25 يونيو 2026. وتم اقتراح عقد مؤتمر سنوي خلال سنة 2026 بمدينة لشبونة بالبرتغال، على أن يتم تحديد موعده في أحد أشهر يونيو أو يوليوز أو شتنبر.

✍ الاجتماع التناظري الخامس عشر للشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي المنعقد بتاريخ 11 دجنبر (كانون الأول) 2025:

بتاريخ 11 دجنبر 2025، انعقد اجتماع تناظري لأعضاء الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي، عبر المنصة المرئية "زوم Zoom"، حيث ترأس السيد عبد الله حمود، المفتش العام للشؤون القضائية هذا الاجتماع، وحضر إلى جانبه العديد من ممثلي الدول الأعضاء، واستهل السيد الرئيس، الاجتماع بكلمة افتتاحية، عبر عن شكره لكافة الأعضاء، وجدد امتنانه للشركاء الأوربيين على دعمهم المستمر في تعزيز أشغال الشبكة.

وعرف الاجتماع تدارس موضوع " استخدام الذكاء الاصطناعي من طرف المؤسسات القضائية: ضمان الحقوق الأساسية"، حيث تقدمت السيدة ليتيسيا ديمانش عرض حول الموضوع، تلاه بعد ذلك تقديم للتجربة الأوروبية من طرف السيدة مارجوري أوباديا، بعد ذلك تدخل كافة ممثلي الأعضاء المشاركين، وأبانت جميعها على أن استعمال نظام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات القضائية بالدول العربية، هو استعمال محدود، يحتاج إلى العديد من الدراسة، بما يخدم استقلالية القضاء، وحقوق المتقاضين.

وفي سياق تحديد المواضيع التي سيتم تدارسها خلال الاجتماعات المقبلة لأعضاء الشبكة، تم اقتراح بعض المواضيع الهامة، منها: دور أجهزة التفتيش القضائي في حماية الحقوق الأساسية للمتقاضين، وشرعية المخالفات المرتكبة من طرف القضاة. كما أشار السيد المفتش

العام للشؤون القضائية إلى إعداد اتفاقية ثنائية بين الشبكة الأوروبية والشبكة العربية من أجل إعداد الدراسات وتبادل التجارب.

ختاما، تم التداول بشأن تاريخ عقد المؤتمر الخامس للشبكة، الذي سيعقد بمدينة لشبونة بدولة البرتغال، وتقرر بالإجماع عقده أيام 22 و23 و24 سبتمبر 2026.

⇦ الاجتماع التناظري السادس عشر للشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي المنعقد بتاريخ 12 مارس (آذار) 2026:

عقدت الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي اجتماعا تناظريا عبر تقنية (زووم) يوم الخميس 12 مارس (آذار) 2026، وقد عرف هذا الاجتماع مشاركة العديد من الأعضاء تحت رئاسة السيد عبد الله حمود المفتش العام للشؤون القضائية بالمملكة المغربية ورئيس الشبكة، ومن جانب الشركاء الأوروبيين شاركت في أشغال الاجتماع التناظري كل من **السيدة ليتيسيا ديمانش**، مسؤولة مشروع "البرنامج الجنوبي الخامس" وممثلة اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ)، **والسيدة سارة ديبون (Sarah DUPONT)** مفتشة بالمفتشية العامة للعدل بفرنسا نيابة عن السيدة مارجوري أوباديا، **والسيدة كريستيل شورِر (Christel SHURRER)** نائبة الأمين العام للَّجْنة الأوروبية لفعالية العدالة ورئيسة فريق العمل المعني بتقييم الأنظمة القضائية.

وفي مستهل أشغال هذا الاجتماع تقدم **السيد عبد الله حمود** رئيس الشبكة بكلمة افتتاحية داعيا الأعضاء إلى إثراء النقاش وتعزيز دينامية العمل داخل الشبكة، وفي إطار تعزيز آفاق التعاون الدولي أشار إلى أنه تم الشروع في إجراء الاتصالات اللازمة لإعداد مشروع مذكرة تفاهم بين الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي والشبكة الأوروبية لمصالح التفتيش القضائي، وذلك بهدف توطيد علاقات التعاون بين الجانبين، وتبادل الخبرات والتجارب الفضلى في مجال التفتيش القضائي. وفي نفس السياق وجه الشكر للسيدة ليتيسيا ديمانش التي حضرت أشغال الاجتماع لآخر مرة نظرا لتكليفها بمهام أخرى، تقديرًا لما قدمته من دعم ومواكبة فعالة لأنشطة الشبكة في إطار البرنامج الجنوبي الخامس للجنة الأوروبية لفعالية العدالة، وما أسهمت به من جهود في تعزيز التعاون بين الشبكة العربية والشركاء الأوروبيين.

وكنقطة أولى ضمن أشغال الاجتماع التناظري، تمت المصادقة بالإجماع على محضر الاجتماع التناظري المنعقد بتاريخ 11 دجنبر (كانون الأول) 2025.

تلاه بعد ذلك تقديم **السيد الهادي بن أحمد** عرضا بعنوان **" دور الإحصائيات المتصلة بالنشاط القضائي في عمل أجهزة التفتيش القضائي"** (تجدون نسخة منه في خانة الدراسات على الموقع الإلكتروني للشبكة). وقد شكلت هذه النقطة محور نقاش بين الأعضاء، حيث عبّر جلُّ ممثلي أجهزة التفتيش المشاركين عن تنويههم بما قدمه السيد الهادي من عرض قيم، وبأهمية الموضوع المثار، موضحين تجارب أجهزتهم التفتيشية حول الموضوع المثار. وفي نفس سياق الموضوع، تقدمت السيدة **كريستيل شورِر (Christel SHURRER)** بمداخلة جاء فيها أن تجربة اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة (CEPEJ) في تفعيل هذه الاحصائيات كآلية للتقييم القضائي انطلقت قبل عشرين سنة، موضحة أن الهدف من هذه التجربة هو توفير معطيات موضوعية إحصائية تمكن أصحاب القرار من امتلاك معرفة كافية تسمح لهم باتخاذ القرار المناسب لي واحد من البلدان، وأيضا لتوفير قاعدة بيانات موضوعية، مشيرة إلى اسهام جل الأعضاء الدول باللجنة بتوفير هذه المعطيات الإحصائية مما يسمح بتشخيص واقع الأنظمة القضائية في أوروبا بناء على الإحصائيات القضائية، مما يساهم في تحسين السياسات العمومية، فعند معرفة مواطن الضعف والقوة يتم التعرف على ماهية الجوانب التي ينبغي الاشتغال عليها. وأن الدول عبر هذه المشاركة تستطيع أن تقارن حالتها بدول أخرى والاستلهام والاستئناس بتجارب بلدان أخرى بعمل الدول الأخرى. مؤكدة ان هذه العملية التي تشرف عليها اللجنة لا تهدف إلى ترتيب الدول، بل يتوفرون على مقاربة شاملة تسمح بقياس الاحصائيات على عدة مستويات، وأن هذه التجربة معترف بها من قبل الاتحاد الأوروبي والهيئة الأوروبية للإحصائيات، وأن المنهجية التي تشتغل بها اللجنة تقوم على جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة بالأنظمة القضائية بما في ذلك الميزانيات وأعداد الموظفين والنجاعة والرقمنة؛ حيث يتم جمع بيانات كمية وكيفية تسمح بتعميق فهم أوضاع الأنظمة القضائية، ويتم الاعتماد على استمارات تغطي هذه الجوانب كلها، كل جانب يضم أسئلة مرفقة بتوضيحات وتعريفات، غذ ان الهدف في نهاية المطاف هو عندما يتم تقديم هذه الاحصائيات ينبغي أن تكون قابلة للمقارنة، وبالتالي فعملية اعداد هذه البيانات ينبغي أن تكون

منسقة قصد ضبط التعاريف الدقيقة وتوحيدها بين جميع الدول الأعضاء لكي تكون عملية المقارنة ممكنة. وهذا بهدف امتلاك قاعدة بيانات مشتركة تسمح في نهاية المطاف بمقارنة البيانات ومعرفة أين توجد مواطن الضعف وأين توجد مواطن القوة، وتسمح أيضا لكل دولة بمعرفة وضعها مقارنة بباقي الدول الأوروبية. ويتم جمع هذه المعطيات لدى وزارات العدل على اعتبار أنها هي التي تقوم بجمع المعطيات الإحصائية على المستويات المحلية والجهوية، أي ان عملية جمع المعطيات تتم وطنيا بالنسبة لكل دولة عبر وزارة العدل الخاصة بها.

كنقطة ثالثة، قدم **السيد خالد عواد** عرضا حول **" دور أجهزة التفتيش القضائي في حماية الحقوق الأساسية وتحقيق التوازن بين الرقابة التأديبية واستقلال السلطة القضائية"** (تجدون نسخة منه في خانة الدراسات على الموقع الإلكتروني للشبكة). وقد شكلت هذه النقطة محور نقاش بين الأعضاء، حيث عبّر جلُّ ممثلي أجهزة التفتيش المشاركين عن أهمية الموضوع المثار وتنويههم بالعرض القيم، كما قدموا مجموعة من الاستفسارات مع عرض تجارب أجهزتهم التفتيشية حول الموضوع المثار.

وفي مداخلة للسيدة سارة ديبو حول الموضوع المناقش أثارت ملاحظتين، فيما يتعلق بتقاسم الممارسات وتبادل الخبرات، وفيما يتعلق بحماية استقلالية القضاء وعلاقة ذلك بالتفتيش، حيث أوضحت أن المفتشية العامة للعدل بفرنسا، لا يمكنها أن تقوم بتقييم وتقدير بانتظام القرارات التي يصدرها القضاة، وعليها أن تحترم حرية القاضي، ويمكنها مثلا أن تهتم ببعض القرارات القضائية للبحث أو معرفة إذا ما كان القاضي قد ارتكب خطأ تأديبيا ليس في ما اتخذه من قرارات أو من حيث المصطلحات أو الصيغة التي عبر بها في قراراته القضائية، مثلا إذا لم يكن هناك احترام تجاه أحد الأطراف أو المتقاضين، في الحالة الأخرى التي يمكن للمفتشية أن تتدخل فيها بالنظر إلى الأحكام والمقررات الصادرة عن القاضي، هي عندما تكون هناك شكوك أو اشتباه أن القاضي قام عمدا وقصدا بانتهاك بعض قواعد السلوك أو بعض الإجراءات. وخاصة إذا ما كان هذا الاجراء يشكل ضمانة أساسية لحقوق المتقاضين والأطراف، إذن في هاتين الحالتين فقط التي يمكن فيها للمفتشية العامة للعدل بفرنسا أن تنظر في الأحكام الصادرة عن القضاة، ولكن دائما في إطار احترام استقلالية القضاة وعملهم.

وفيما يتعلق بحق الدفاع بالنسبة للخاضعين للتفتيش، أوضحت أن المفتشية العامة لفرنسا تهتم بضمان حقوقهم، خاصة منذ سنة 2017 عندما بدء التفتيش بشكله الحالي، بدء العمل خارج أي نص، بمعنى أن المفتشية قامت تلقائيا بتحسين طريقة التعامل مع الخاضعين للتفتيش، ثم تمت المصادقة على هذه الممارسة من خلال مقرر صدر سنة 2023.

وأفادت بأن الموضوعان الأساسيان اللذان تم الاشتغال عليهما بشكل جيد، يتمثل الأول في الحق في المؤازرة، حيث يمكن للخاضع للتحقيق الإداري أن يكون مؤازرا بمحام أو بممثل نقابي أو زميل له وذلك طيلة مدة الاجراء، وسيكون لمن يؤازره الحق في الاطلاع على كافة الإجراءات. والثاني في ضرورة تقديم كافة الوثائق المتاحة للمفتشية للخاضع للتفتيش. وهذان هما الموضوعان الأساسيان اللذان نشهد فيهما تطورا، وإن كان لازال علينا تطوير عملنا في هذا الشأن، خاصة وأن هناك تساؤلات مرتبطة بحماية الحقوق، وهذا الموضوع يتطور باستمرار كما أشار كافة المتدخلين.

كنقطة رابعة، تقدمت **السيدة لسيتيسيا ديمانش** باستعراض أهم النقط اللوجستية والإدارية المتعلقة بدعم مجلس أوروبا للشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم المؤتمر الخامس للشبكة؛ حيث أوضحت أنها لازالت تنتظر تأكيد توفر مكان انعقاد المؤتمر وذلك بهدف الانكباب على إعداد الدعوات وارسالها للمشاركين وفقا لما تم نهجه مسبقا، مؤكدة الحفاظ على مدة تنظيم المؤتمر عبر يومين ونصف وعدد المشاركين، مع تعهدها بربط الاتصال بسكرتارية الشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي. كما صرحت بأن السيدة كليمونس بوكيمونت هي التي ستتولى بدلا منها متابعة أشغال الشبكة.

من جانبه أعرب **السيد عبد الله حمود** بصفته رئيسا للشبكة العربية لأجهزة التفتيش القضائي عن شكره للسيدة ليتيسيا ديمانش عن جل الجهود التي بدلتها معتبرا إياها عاملا من عوامل نجاح أشغال الشبكة خلال الفترة التي تزامنت مع انتدابها كمنسقة للبرنامج الجنوبي الخامس للجنة الأوروبية لفعالية العدالة. وفي سياق آخر، صرح **السيد عبد الله حمود** أنه وفي إطار الدعوة لخلق نوع من التعاون الثنائي بين أعضاء الشبكة، سيتم استقبال وفد من سلطنة

عمان من ضمنه السيد عبد الله النوفلي، بالمفتشية العامة للشؤون القضائية للمملكة المغربية، وذلك بهدف الاطلاع على التجربة المغربية وتبادل الخبرات.

وقبل اختتام أشغال الاجتماع جددت **السيدة سمر السواح** طرحها لمسألة خطأ القاضي الجسيم الغير المقصود بتطبيق القانون أو بالإجراءات الأساسية كحق الدفاع أو بأساس النزاع مع بقاء وسائل الطعن مفتوحة للطعن بمسألة قانونية الحكم القضائي، متسائلة هل هذا الخطأ الجسيم غير المقصود رغم أن وسائل الطعن في الحكم لازالت مفتوحة بهذا الحكم القضائي ممكن أن تشرع المساءلة التأديبية؟ وأعربت عن رغبتها في برمجة هذه النقطة للنقاش، للاستفادة من تجارب الدول، سيما وان هذه النقطة تثير موضوع نقاش بالتفتيش القضائي بلبنان ويوجد لديهم تباين آراء بشأنها، حول مدى اعتباره أساسا للمساءلة التأديبية أو يتم الاكتفاء باعتباره خطأ بتطبيق القانون أو بتفسيره، خصوصا مع بقاء وسائل الطعن مفتوحة سواء وسائل الطعن العادية أو غير العادية.

وهو ما أعرب **السيد عبد الله حمود** رئيس الشبكة عن أهميته كموضوع، متعهدا أنه سيتم التواصل مع أعضاء الشبكة للتنسيق مع من سيتفضل بتقديم الموضوع.

وفي ختام أشغال هذا الاجتماع، جدد السيد عبد الله حمود شكره للخبراء من الشركاء الأوروبيين الذين أسهموا في إثراء النقاشات التي عرفها هذا الاجتماع، وشكره لأعضاء الشبكة العربية على مناقشاتهم الهادفة والقيمة وللسيد الهادي بن احمد والسيد خالد عواد عن عرضيهما القيمين والمتميزين. كما تم الاجماع من طرف الأعضاء المشاركين على تحديد يوم الخميس 11 يونيو (حزيران) 2026 كتاريخ لعقد الاجتماع القادم بإذن الله تعالى.